

العنوان:	هل يمكن معرفة معدل المواليد في زمن النبي صلى االله عليه وسلم: البحث عن طريقة
المصدر:	مجلة كنانيش الديمغرافيا التاريخية
الناشر:	جامعة محمد الأول - كلية الآداب والعلوم الإنسانية - مجموعة البحث فى الديمغرافيا التاريخية
المؤلف الرئيسي:	بيلا، شارل
مؤلفين آخرين:	منفعة، محمد، صبري، فاطمة عصام، نشاط، مصطفى(عارض، مترجم)
المجلد/العدد:	ع4
محكمة:	نعم
التاريخ الميلادي:	2002
الشهر:	خريف
الصفحات:	197 - 204
رقم MD:	595964
نوع المحتوى:	بحوث ومقالات
اللغة:	Arabic
قواعد المعلومات:	HumanIndex
مواضيع:	العهد النبوي، المواليد، الاحصاء السكاني، الدراسات السكانية، الدراسات السكانية
رابط:	http://search.mandumah.com/Record/595964

هل يمكن معرفة معدل المواليد في زمن النبي (ص) ؟ البحث عن طريقة.

شارل بيلا

متابعة: مصطفى نشاط ومحمد منفعة

كثيرا ما يشتكي المهتمون بالديمغرافيا التاريخية من قلة المادة الإحصائية المتوفرة عن تاريخ الإسلام، حتى إن بعضهم ذهب – تجنيا أو جهلا – إلى ضعف اهتمام الحضارة الإسلامية بعنصر الرقم، أو إغفالها له. ولعل المحاولة التي قام بها المستشرق الفرنسي شارل بيلا **Pellat** توضح أن استحضار المعطى الإحصائي في مراقبة عنصر ديمغرافي من تاريخ الإسلام، عملية ممكنة جدا، إذا ما تم التسلح بأدوات منهجية حديثة، وحسن توظيف المادة المصدرية[1].

استند المؤلف إلى مجموعة من المصادر الإسلامية، وفي مقدمتها كتاب "**نسب قريش**" لمصعب بن عبد الله الزبيري، و"**المحبر**" لأبي جعفر محمد بن حبيب، و"**طبقات ابن سعد**"، و"**الإصابة**" لابن حجر، ووظف بعض المعادلات الحديثة المستمدة من علم الديمغرافيا، لاقتراح طريقة عمل تسمح بتقدير معدل المواليد لدى القرشيين.

يذكر المؤلف بداية بمجموعة من المشاكل المنهجية التي تعيق تقدير أعمار ومعدل المواليد لدى المسلمين في صدر الإسلام، نظرا لضعف الاهتمام بالتأريخ للنساء[2]، ولعدم ذكر كل الأولاد، وإغفال العازبات في كثير

[1] – عنوان المقال هو: Peut-on connaître le taux de natalité au temps du Prophète? A la recherche d'une méthode.
وقد نشر ضمن كتابه: Etudes sur l'histoire socio-culturelle de l'Islam (7-15s), London, Varioum reprints, 1976.
وتمت ترجمة المقال من قبل: فاطمة عصام صبري، مجلة التراث العربي، دمشق، العدد 32، 1988، صص. 34–68، وهي المعتمدة في هذه المتابعة.

[2] – هذا الانطباع تكون للمؤلف من خلال عينة محصورة من المصادر. والواقع أن كثيرا من الإشارات الخاصة بالنساء واردة بمصادر أخرى، تحتاج إلى من يلم شتاتها ويوظفها

من الأحيان، وورود عبارة "مات دون أن يترك نسلا" بكثرة في المصادر، مما يوحي بإقصاء وفيات الرضع.

ورغم هذه المثبطات، فقد استغل المعطيات المتوفرة، وتمكن اعتمادا على ما أورده مصعب من إحصاء 700 امرأة ولدن 1726 ولدا، أي ما يمثل نسبة 2.26 ولدا لكل واحدة منهن. وتوزع الأولاد على الشكل التالي:

- 1327 ذكر، أي ما يمثل 1.89 ذكرا لكل امرأة.
- 399 أنثى، أي ما يمثل 0.57 بنتا لكل امرأة (ص. 36).

قد لا تعبر هذه الأرقام عن حقيقة الوضعية الديمغرافية لدى قريش، لأنه من الصعب وجود "شعب يكون فيه الصبيان بصورة طبيعية ثلاثة أمثال البنات" (36). إلا أن ذلك لا يمنع من الاعتراف بوجود حالات استثنائية في هذا الصدد. من ذلك أن الجاحظ يتحدث عن إحصاء جرى للطالبيين – ما عدا في خراسان – في مطلع القرن الثالث الهجري، أسفر عن وجود 2300 من نسل أبي طالب، يفوق عدد البنات بها عدد الذكور بالعشر على الأقل (الصفحة نفسها).

ثم يورد المؤلف جدولا طويلا مستوحى من كتاب مصعب عن أسماء النساء وأزواجهن، ومجموع ما أنجبناهن من الأولاد موزعين بين الذكور والإناث. ويسمح هذا الجدول بالملاحظات التالية:

- أقصى حالة مسجلة عن عدد الأولاد تهم دعد بنت عمرو زوجة سيار بن نزار التي أنجبت 10 ذكور وبنتين، أي 12 ولدا (ص.37).
- إن كثيرا من النساء القريشيات كن ولودات، وقليلة هي الأسر التي كان عدد أولادها يقل عن الخمسة أو الستة، وأقل منها بكثير الأسر التي كانت تضم طفلا واحدا.
- بعض النساء تزوجن أكثر من مرة –لأسباب مختلفة–.

بعد ذلك يردف المؤلف هذه الملاحظات بجدول آخر مستوحى من كتاب المحبر عن 43 امرأة وأزواجهن، ومجموع أطفالهن موزعين بين الذكور والإناث. يسمح الجدول بتسجيل حالات لنساء تزوجن مرات عديدة. وقد بلغت أقصاها رقم 6 مع عميرة بنت حنين بن سويد البكري، وعاتكة بنت زيد بن عمرو، وأم جميل بنت عبد الملك بن قدامة، وهذه الملاحظة تؤشر على صعوبة أخرى من صعوبات تحديد المواليد بالمجتمع القرشي، لأننا

في موضوع، كالذي بحث فيه المؤلف، مثل كتب السيوطي وابن تيمية وابن القيم الجوزية... (المعدان للمتابعة).

لم نتحدث عن الزواج من زوجة واحدة إلا في الحالات المفيدة (ص. 47).

ثم ينتقل المؤلف إلى بسط جدول آخر لخمسين اسما من الرجال، وزوجاتهم، وأمهات أولادهن، ومجموع أولادهم موزعون بدورهم بين الذكور والإناث. نلاحظ من خلال الجدول أن أكثر الرجال نسلا كان علي بن عبد الله بن عباس الذي ولد له 33 ولدا، من بينهم 22 ذكرا و11 بنتا. إلا أنه لا بد من التحفظ حول بعض المعطيات الديمغرافية الواردة بالجدول، منها انعدام الإشارة لأية بنت لبعض الرجال مثل عبد الله بن الزبير، الذي كان له 12 ولدا ذكرا، ونفس الأمر ينسحب على هشام بن المغيرة وعبد الرحمن بن زيد بن الخطاب. ومصداق التحفظ نستدل عليه من خلال حالة الرسول (ص) والخلفاء الراشدين، حيث نلاحظ نوعا من التوازن بين عدد الذكور والإناث الذين أنجبوهم. وهذا ما يوضحه الجدول التالي (ص. 57):

	عدد الصبيان الذكور	عدد البنات	المجموع
الرسول (ص)	3 ذكور	4 بنات	7 أولاد
أبو بكر	3 "	3 "	6 أولاد
عمر	11 "	4 "	15 ولدا
عثمان	9 "	8 "	17 ولدا
علي	12 "	16 "	28 ولدا

(الواقع أن عدد أبناء علي (ض) هو 14 ذكرا حسب ابن سعد و19 أنثى، المعدان للمتابعة)

من خلال الجداول السابقة تتضح حقيقة ديمغرافية أخرى، وهي أن تعدد الزوجات لم يكن منتشرا بكثرة في مجتمع قريش، بل إن كثيرا من الأسر كان الزواج فيها قائما على الزوجة الواحدة، والأمثلة على ذلك كثيرة، لعل أبرزها حالة الرسول (ص) الذي كان وحيد أمه، الزوجة الوحيدة لعبد الله بن عبد المطلب. وثمة ظاهرة ديمغرافية أخرى يجب الالتفات إليها، وهي ظاهرة دور الإماء في مجتمع قريش. أحيانا تقدم المصادر أسماءهن، لكن في أغلبها "يكن مغفلات الاسم، وعلى العموم، لا يقدرن حق قدرهن إلا إذا صرن

أمهات أولاد" (ص 59). (يبدو أننا أمام حكم عام، فالمصادر كثيرا ما تورد أسماء الحرائر والمغنيات من الجواري مثل حمامة وأرنب... انظر التراتيب الإدارية، الجزء الأول، صص. 124-125. المعدان للمتابعة) ولا يفوت المؤلف أن يذكر بأهمية المصادر الإسلامية، لاسيما كتاب نسب قريش، في رصد بنية بعض الأسر الغنية، واختيار القرين أو القرينة، والعدد النسبي للإماء، ومصير الأرامل أو المطلقات، مما يوفر مادة دسمة للمهتمين بحقل الديمغرافيا التاريخية.

ثم ينتقل لدراسة عنصر ديمغرافي آخر لا يقل أهمية، هو نسبة المواليد. ويقدم لها بملاحظة منهجية مؤداها أننا أمام مغامرة فعلية في غياب معرفة العدد النسبي للمواليد والوفيات وعدد السكان. (لكن هذا لا يعني إهمال المسلمين كليا لعملية الإحصاء، فمن المعلوم أن الرسول (ص) أمر بكتابة أسماء الصبيان قبل البلوغ، انظر التراتيب الإدارية، الجزء الأول ص. 274. كما ورد على لسان الرسول عليه السلام أنه قال: "اكتبوا لي من تلفظ بالإسلام"، قال الدماميني كان هذا عام الحذيبية، نفس المرجع، الجزء الأول، ص. 252 (المعدان للمتابعة) إلا أن ذلك، لا يجب أن يثنينا عن تقديم بعض المحاولات التقديرية. ولأجل ذلك ينطلق المؤلف من الفرضية التالية:

"إذا عرفنا المعدل الوسطي لخصوبة الرجال والنساء، أمكن أن نكتفي بتقسيم هذا الرقم على المدة المتوسطة للعمر أي الأجل المتوسط، ونضرب الحاصل في 100، لنحصل على المعدل المئوي السنوي للمواليد بالنسبة للأسر. إذا قسمناه على 2، إذ ثمة أبوان (أم وأب)، نحصل على المعدل الوسطي للمواليد في مجتمع معين" (ص. 61).

إن هذه الفرضية تبقى مفيدة بالمجتمعات التي تعرف الزواج من زوجة واحدة. أما تلك التي تعرف تعدد الزوجات، فإن توظيفها بها يصبح صعبا. زد على ذلك أننا لا نعرف متوسط الأعمار الذي ساد مجتمع قريش.

ومع كل ذلك، فعلينا ألا نغفل بعض المؤشرات التي قد تفيد في احتساب معدل المواليد. ومن ذلك أن الزواج المبكر كان معروفا لدى القرشيين، وقد لا يتعدى عند الزوجة سن 13، وعند الزوج سن 16، كما أن مدة الخصوبة عند النساء قد تتعدى سن الثلاثين، بل ثمة نساء فاقت مدة الخصوبة لديهن هذا السن. ولعل أحسن نموذج عن ذلك، السيدة خديجة بنت خويلد زوجة الرسول (ص) التي كانت تقارب الخمسين حينما ولدت رقية. وهذا لا يمنعنا من التأكيد على أن "الخصوبة لا تعني بالضرورة الولادة" (63).

لنحاول أن نستأنس بالتقدير التالي أخذين بعين الاعتبار بعض الحيثيات المرتبطة بنسبة المواليد كسن الخصوبة، ومضاعفات الوفيات المبكرة، والحروب والحوادث. وإذا سلمنا بأنه ولد 1.90 صبيا لكل امرأة خلال أربعين سنة، يكون المواليد الذكور يعادل:

$$\frac{1.90 \times 100}{40} = 4.75$$ بالنسبة للنساء.

وإذا استحضرنا أن من بين 700 امرأة اللائي شملتهم الدراسة – انطلاقا من المصادر المعتمدة – ولدن 1327 صبيا، بينما ولد 350 رجلا 1178 صبي، تحققنا أنه لولادة 1000 مولود صبي، يلزم 527 امرأة و297 رجلا (ص. 63). الشيء الذي يدفع إلى الافتراض التالي:

إذا كان مجموع الرجال والنساء ولدوا 100 صبي في متوسط عمرهم الذي نفترضه في الأربعين، فإننا سنحصل على المعادلة التالية:

$$\frac{100 \times 1000}{40 \times 824} = 3$$ % تقريبا.

على أن هذه النسبة خاصة بالذكور فقط، ثم لا يجب أن يعزب عن الذهن أن ظاهرة الزواج خارج القبيلة واردة. ولهذا فمن "المؤكد أن عدد النساء أكثر من الرجال، وتعدد الزوجات المتتالي يتيح للرجال أن يتزوجوا من جيلين من النساء" (ص. 64). وانطلاقا من هذه الاعتبارات، يمكننا أن نفترض معدلا للخصوبة عند الرجال مساويا لـ 5.5، ولدى النساء مساويا لـ 3.1.

وإذا استحضرنا القاعدة المعروفة من خلال الاختزالات التالية:

خ = الخصوبة	ع = عدد الزوجات
مو= معدل المواليد	ت = الأجل المتوسط

فإننا سنحصل بالنسبة للنساء، على ما يلي:

$$\frac{3.1 \times 100}{1.5 \times 40} = 5$$ % تقريبا.

وبالنسبة للرجال نحصل على ما يلي: $\frac{5.5 \times 100}{2.77 \times 40} = 5$ % تقريبا.

غير أنه إذا سلمنا بأن هذه النسبة قد تكون مقبولة في مجتمع يقوم على الزوجة الواحدة، فإننا نحتمل أن تكون نسبة الزيادات بمجتمع قريش مناهزة لـ 2.5% إذا كانت ت = 40 سنة (ص. 65).

أخيرا يخلص المؤلف إلى أن الأرقام المقدمة عن نسبة المواليد زمن الرسول (ص) لا تعدو أن تكون احتمالات جد معبرة عن مجتمع بعيد عنا، وأنه بالإمكان طرق مواضيع من صميم الديمغرافيا التاريخية القائمة على المعطيات الكمية بالاستناد إلى نصوص قديمة.

لا يسعنا ختاما إلا أن ننوه بمحاولة شارل بيلا في اقتحام موضوع يبدو شائكا، إن لم نقل مستحيلا، منذ الوهلة الأولى. فقد أوضحت أن الديمغرافيا التاريخية ليست قصرا على دراسة المجتمعات التي خلفت كنانيش ووثائق قائمة على الإحصاء. بل من الممكن جدا الخوض في هذا الحقل بالفترات التي دأب المهتمون على تسميتها بفترات "ما قبل الإحصاء"، إذا ما تم التوسل بأدوات تحليلية حديثة، وتم استغلال المعطيات المصدرية – بما فيها تلك التي تتخذ طابعا إنشائيا – وتجميعها، وتصنيفها في أفق محاورتها من خلفية كمية.

هذا وقد سمحت لنا الطريقة التي اقترحها المؤلف بالملاحظات التالية:

– إن هذه الطريقة تكتسب أهميتها من خلال توظيفها بمجالات أخرى ذات صلة بالديمغرافيا التاريخية، مثل موضوع الهجرة. ونعتقد أنها كفيلة بإعادة النظر في بعض التخريجات المقدمة عن بعض فترات تاريخ المغرب التي شهدت موجات بشرية متدفقة. فكم عدد الجيوش الإسلامية، وكم عدد المسلمين الذين دخلوا بلاد المغرب في العهود الأولى من انتشار الإسلام؟ ثم ما أصل الوافدين؟ وكم كان منهم من اليمنية القيسية؟ يبدو أن الاستئناس بطريقة بيلا من خلال استغلال المادة المصدرية الواردة بكتب التراجم والطبقات وباقي أصناف المصادر، من شأنه أن يقدم بعض الأجوبة عن هذه التساؤلات. ثم إن كثيرا ما نتحدث عن هجرة بني هلال وبني سليم في تاريخ المغرب الوسيط، وكثيرا ما تم النفخ في مضاعفات تلك الهجرة، حتى أصبحنا

أمام أسطورة mythe الهجرة الهلالية. فهلا ساعدت طريقة بيلا على إعادة النظر في الهجرة نفسها، وفي حقيقة مضاعفاتها؟

– نرى أنه بإمكان المادة المصدرية التي اعتمدها المؤلف تقديم معطيات وخلاصات أخرى لو وسع من قاعدتها. فثمة إشارات كثيرة تهم الموضوع بمؤلفات أخرى كمؤلفات السيرة، وفي مقدمتها سيرة ابن إسحاق، ومؤلفات المغازي ككتاب المغازي لمحمد بن عمر الواقدي، أو بعض كتب الطبقات ككتاب التاريخ لأبي زرعة الدمشقي (ت. 281). ودون التقليل من أهمية كتاب مصعب الزبيري الذي شكل المعتمد الأول للمؤلف، فتجدر الإشارة إلى أنه تساهل مع الروايات، ولم يلجأ إلى الإسناد لإرجاعها إلى أصولها، الشيء الذي جعل بعض الدارسين يقللون "من درجة الثقة في معلوماته، خاصة إذا انفرد بشيء من ذلك"[3]. نفس الملاحظة تنسحب على صاحب المحبر، فهو كتاب موجه للسمر والتسلية، أكثر منه للأنساب، فضلا على أنه باستثناء اعتماده على هشام الكلبي والواقدي، فإنه لم يستعمل الإسناد إلا نادرا، وكثيرا ما تفيد إشاراته عن جهله بمصادرها. ولهذا يجب أن نضع الكتاب "في إطاره الذي أراده مؤلفه، وهو طرائف الأخبار وأحاديث الأسمار، ولا نعتبره مرجعا أصيلا موثقا"[4]. وربما كان من المفيد الاستفادة من مصادر أخرى تهم نفس الموضوع، خلفها ابن حبيب، مثل كتاب "**مختلف القبائل ومؤتلفها**"، وكتاب "المنمق"[5].

– إن النسب التي اقترحها المؤلف في محاولته تنسحب على المجتمع القريشي باعتباره مجتمعا مدينيا. ولا شك في أن معطيات الجغرافية البشرية المتعلقة بأي عنصر ديمغرافي تبرز وجود عدة اختلافات لحضوره بين المدينة والبادية، وذلك بفعل عدة عوامل كالأعراف والتقاليد، ونمط العيش، ومستوى الوعي والتعليم....

– يحتمل المؤلف أن يكون معدل العمر لدى قريش قد تراوح ما بين الأربعين والخمسين، ودون الادعاء بوجود قرائن إحصائية تؤكد أو تنفي ذلك، فإننا

---

[3] – محمد بن صامل العلياني، منهج كتابه التاريخ الإسلامي، دار طبنة للنشر والتوزيع، 1986، ص. 363.

[4] – م. ن.، ص. 367.

[5] – طبع الكتاب الأول بتحقيق المستشرق وستنفل سنة 1850، وأعاد طبعه إبراهيم الأبياري سنة 1980. أما الكتاب الثاني فتوجد نسخة منه في مكتبة دائرة المعارف العثمانية بحيدر أباد، حسب محقق المحبر.

نرى أنه لا ينسجم مع مضمون حديث صــحيح رواه الترمــذي ورد فيــه: "أعمار أمتي ما بين الستين إلى السبعين، وأقلهم من يجوز ذلك". انظر: محمد ناصر الدين الألباني، سلسلة الأحاديث الصحيحة وشيء من فقهها وفوائدها، المكتب الإسلامي، 1974، مجلد 2، ص. 397.